الإجابة النموذجية لامتحان مادة "الاقتصاد الجزائري".

الجزء الأول: عرّف المصطلحات التالية بدقة (03 نقاط).

إعادة جدولة الديون: هي عملية تفاوض بين الدولة المدينة والدائنين, يتم من خلالها تعديل جدول سداد الديون عن طريق تغيير مواعيد الاستحقاق، مثل تمديد فترة السداد أو تأجيل بعض الدفعات، دون تغيير في مبلغ الدين الأصلي أو سعر الفائدة. 1

الإنعاش الاقتصادي: هي مجموعة من التدابير والاجراءات التي تتخذها الحكومة بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي بعد فترة من ركود أو ازمة، وذلك من خلال سياسات تهدف إلى زيادة الطلب الكلي و الاستثمارات الحكومية وخلق فرص عمل وتحسين ثقة المستهلكين والشركات ما يسمح بتحريك عجلة الاقتصاد. 1

سياسة التعديل الهيكلي: هي عبارة عن مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية (أو مجموعة من الاجراءات والاستراتيجيات) التي تطرا على قطاعات مختلفة مثل التجارة، والمالية العامة، والقطاع العام, تتجلى في تقليص دور الدولة، تحرير الأسعار، تقليص الدعم، الخصخصة، وفتح السوق أمام الاستثمار الأجنبي. تتبنى الدول هذه السياسة غالبا بعد ان تُفرض عليها من قبل المؤسسات المالية الدولية كشرط للحصول على الدعم المالي. اما عن الهدف منها فيتمثل في تصحيح الاختلالات الهيكلية, تعزيز كفاءة الاقتصاد, تحقيق استقرار اقتصادي ونمو مستدام , تحسين التوازنات المالية و الزيادة من القدرة التنافسية لاقتصاد هذه الدول التي تتبنى هذه السياسة. 1

الجزء الثاني: ضع علامة x مكان الجواب او الاجوبة الصحيحة (4 نقاط).

1/اعتمدت الجزائر خلال مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية (1962-1979) على:

☐آلية السوق الحرة - ☐نظام رأسمالي بحت - ☒التخطيط المركزي والقطاع العام -☐الشراكة مع القطاع الخاص. 1

☐ كل ما سبق -☐ لا شيء مما سبق.

2/من خصائص مرحلة التحول الإرادي (1980-1986):

☐خصخصة واسعة للمؤسسات العمومية - ☒السماح بنشاط محدود للقطاع الخاص -☒بداية تخفيف هيمنة الدولة على الاقتصاد 0,5 0,5

- ☐تطبيق صارم لشروط صندوق النقد الدولي. - ☐تحرير كلي للأسواق ☐ كل ما سبق -☐ لا شيء مما سبق.

3/بدأت سياسة التعديل الهيكلي في الجزائر سنة 1994، وتميّزت بـ :

☒توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي - ☒تقليص الإنفاق العمومي ورفع الدعم - ☐تعزيز دور الدولة في تسيير الاقتصاد. 0,5 0,5

☒تشجيع الخصخصة وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي -☒تحرير الأسعار تدريجياً. ☐كل ما سبق -☐لا شيء مما سبق. 0,5 0,5

الجزء الثالث: أجب عن الأسئلة التالية: (7 نقاط).

1/ مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بثلاث مراحل اقتصادية متمايزة؟ اذكرها مع تحديد مدة كل مرحلة، وبيّن الفروقات الجوهرية بينها؟. (3ن).

- **المرحلة الاولى: مرحلة التخطيط المركزي والتنمية الاشتراكية(الاقتصاد الموجه) (1962-1988):** تميزت بتبني النظام الاشتراكي، تأميم القطاعات الحيوية، والتخطيط المركزي, السعي لتحقيق التنمية الشاملة بقيادة الدولة. 1

- **المرحلة الثانية: مرحلة التحول الإرادي و التعديل الهيكلي (1988-1999):** و تعتبر هذه المرحلة مرحلة انتقالية, سعت فيها الجزائر لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية، وإعادة التوازنات الكبرى, كذلك و خلال هذه الفترة بدأت الدولة بالتخفيف من هيمنتها، كما سمحت بنشاط محدود للقطاع الخاص، لكنها لم تتخلّى عن الأسس الاشتراكية في الجزء الاول من المرحلة ثم شهدت تحرير الاقتصاد، الخصخصة، ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي خلال الجزء الثاني من نفس الفترة. 1

- **المرحلة الثالثة: مرحلة الانعاش الاقتصادي و دعم النمو المدعم بالريع النفطي, من (2000-يومنا هذا):** عرفت هذه المرحلة اطلاق عدة برامج لانعاش الاقتصاد الوطني عن طريق تمويل عمومي ضخم كما شهدت توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق و الرفع من الدور المتزايد للقطاع الخاص مع تطوير البنية التحتية و تحقيق انفتاح أكبر نسبياً على التجارة والاستثمار الأجنبي، بالإضافة الى محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي و كذا السعي لتحقيق نمو مستدام، و تنويع الموارد. 1

الفرق الجوهري بين المراحل الثلاث: هو ان المرحلة الأولى اعتمدت على التخطيط والقطاع العام، بينما الثانية كانت مرحلة انتقالية، والثالثة تميزت بتحرير الاقتصاد و السعي لتنويع الموارد ومحاولة التخلص من التبعية للمحروقات.

2/ ابرز الفرق بين الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في مرحلتي السبعينات والثمانينات من جهة، وتلك التي اعتمدتها في فترة التسعينات من جهة اخرى؟ (04ن).

الاصلاحات الاقتصادية لفترة السبعينات والثمانينات	الاصلاحات الاقتصادية لفترة التسعينات
- النموذج الاقتصادي المتبع كان اقتصاد اشتراكي موجه، قائم على التخطيط المركزي. 0,5	- تحول النموذج الاقتصادي المتبع الى اقتصاد سوق حر، قائم على آليات العرض والطلب. 0,5
- اصلاحات السبعينات و الثمانينات اتسمت ببقاء سيطرة الدولة على جميع مفاصل الاقتصاد: الصناعة، الزراعة، التجارة. 0,5	- اصلاحات التسعينات عرفت تقليص دور الدولة، دعم القطاع الخاص، تفكيك بعض مؤسسات القطاع العام. 0,5
- اصلاحات السبعينات و الثمانينات كانت نابعة من **اختيارات سيادية للدولة** في ظل وفرة الموارد (خاصة النفط, ووفق رؤية أيديولوجية (الاشتراكية لبناء اقتصاد وطني مستقل). 0,5	- **إصلاحات التسعينات كانت إجبارية أو مفروضة** من طرف صندوق النقد الدولي. 0,5
-كانت تهدف الى بناء الدولة بعد الاستقلال، خاصة مع ارتفاع مداخيل النفط في السبعينات. 0,5	- اصلاحات التسعينات كانت تهدف الى وقف أزمة اقتصادية خانقة، في ضل ارتفاع المديونية، و عدم استقرار داخلي. 0,5

<u>الجزء الرابع</u> : أجب على السؤال التالي بدقة ومنهجية (06 نقاط).

- هل تمثل برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة (2000-2020)استمرارًا لسياسات التعديل الهيكلي التي نُفذت في التسعينيات، أم تُعدّ تحولًا عنها؟ و ما تقييمك لهذه البرامج؟

تعتبر الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020 مرحلة حاسمة في مسار الاقتصاد الجزائري، عرفت من خلالها الجزائر تبني سلسلة من "برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو" مدفوعة وممولة بالارتفاع الكبير لأسعار النفط. يثير هذا التوجه تساؤلاً جوهريًا حول طبيعة هذه البرامج وعلاقتها بسياسات التعديل الهيكلي التي نُفذت خلال التسعينيات. و من هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي "هل تعد هذه البرامج استمرارًا منطقيًا لتلك الإصلاحات الهيكلية، أم أنها تشكل قطيعة معها، مدشنةً بذلك اتباع نموذج اقتصادي اخر مختلف؟ 1

تتطلب الإجابة عن هذا السؤال تحليلًا معمقًا لأهداف و آليات كلا المرحلتين، و عليه فمن **منظور الاستمرارية** يمكن القول بأن برامج الإنعاش الاقتصادي حملت في طياتها بعض جوانب الاستمرارية مع سياسات التعديل الهيكلي، خاصة **فيما يتعلق بالتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي**. و على هذا الاساس نجد انه في التسعينيات، كانت إحدى الركائز الأساسية للإصلاحات هي **تحرير التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبي** بهدف دمج الاقتصاد الجزائري في النظام العالمي. وقد استمر هذا التوجه في الألفية الجديدة، وإن كان بوتيرة أقل حدة فعلى سبيل المثال، قامت الجزائر بتوقيع عدة اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية 2

الكبرى، مما يعكس رغبة في تعزيز الروابط التجارية والاستثمارية مع الخارج. كما شهدت هذه الفترة كذلك **عدة تحسينات في مناخ الأعمال وإجراءات تسهيل الاستثمار**، بالإضافة الى استمرار الدولة بتخفيف الدعم عن بعض المواد والخدمات بشكل تدريجي, كما عملت الحكومة في اطار برامج الانعاش و دعم النمو بوضع آليات وصناديق الدعم الحكومية لتسهيل حصول المؤسسات الخاصة، خاصة الصغيرة والمتوسطة، على التمويل مثل برامج "أونساج" و"كناك" و"أونجام" هدفت إلى تشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل من خلال تقديم قروض وتسهيلات مالية..... هذا الانفتاح النسبي، وإن كان حذرًا، يمكن اعتباره امتدادًا لمبدأ الانفتاح الذي وضعته سياسات التعديل الهيكلي. **اما من منظور القطيعة بين المرحلتين** فيمكن القول بانها تجسدت في **عودة الدولة بقوة كفاعل اقتصادي رئيسي** (بإطلاق الحكومة الجزائرية لبرامج استثمارية ضخمة في مختلف القطاعات، خاصة البنية التحتية والمشاريع الكبرى مدعمة بتدفق الإيرادات النفطية الهائلة)، وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع جوهر سياسات التعديل الهيكلي التي دعت إلى تقليص دور الدولة لصالح القطاع الخاص. كذلك لعبت الدولة دورًا محوريًا في توجيه الاستثمارات وتحديد أولويات التنمية خلال (2000-2020)، وهو ما يمثل تراجعًا عن مبادئ التحرير والخصخصة, كما عرفت الفترة ايضا **تراجع حجم الانفاق الخاص على حساب حجم الإنفاق العام الهائل** و هو ما يمثل ابتعادًا عن سياسات التقشف المالي التي كانت سمة بارزة للتعديل الهيكلي. بالإضافة الى **تراجع برامج الخصخصة و تراجع التعامل مع المؤسسات المالية الدولية** و هذا ما يبرر القطيعة بين المرحلتين.

في الختام، يمكن القول بأن برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) مثلت مزيجًا معقدًا من الاستمرارية والقطيعة مع سياسات التعديل الهيكلي في التسعينيات. فمن جهة، استمرت بعض التوجهات نحو الانفتاح الاقتصادي، وإن كانت بحذر. ومن جهة أخرى، شهدت عودة قوية لدور الدولة في الاقتصاد عبر برامج استثمارية ضخمة، مما يمثل قطيعة واضحة مع جوهر سياسات التعديل الهيكلي.

اما عن تقييم هذه البرامج فيمكن القول بانها ساهمت في **تحقيق نسب نمو اقتصادي** معتبرة في بعض الفترات, كما ساهمت في **تطوير البنية التحتية و تحسين الظروف الاجتماعية** مع خلق فرص عمل **والحد من البطالة, الا انه** و رغم ضخامة الغلاف المالي المخصص لهذه البرامج نجدا ان **اثرها على القطاعات الانتاجية المستدامة يبقى محدود** بالإضافة الى **عدم القدرة على القضاء على مشكلات الحوكمة والفساد وسوء إدارة الموارد,** ضف الى ذلك انها **لم تسمح بتحقيق تنوع اقتصادي بحيث لاتزال الجزائر تعاني من الاعتماد المفرط على النفط في تمويل** اقتصادها ما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية و كل هذا يحول دون بناء اقتصاد متنوع و مستدام على المدى الطويل.